A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

DLT/DC/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 3 سبتمبر 2024

المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام واعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

الرياض، من 11 إلى 22 نوفمبر 2024

قبول المراقبين

من إعداد الأمانة

1. منذ اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام واعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم (المؤتمر الدبلوماسي)، الذي وافقت فيه اللجنة التحضيرية على قائمة المدعوين إلى المؤتمر الدبلوماسي (الوثيقة DLT/2/PM/4 Rev. والفقرة 109 من الوثيقة DLT/2/PM/7)، تلقى المدير العام طلباً من المنظمة الحكومية الدولية التالية لقبول حضورها المؤتمر الدبلوماسي بصفة مراقب:

منظمة التعاون الرقمي (DCO).

2. وترد في مرفق هذه الوثيقة لمحة موجزة عن المنظمة الحكومية الدولية المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه - مقرها وأهدافها وبنيتها. ومن المقترح دعوة المنظمة الحكومية الدولية المذكورة أعلاه إلى المؤتمر الدبلوماسي بصفة "مراقب".

3. *إن المؤتمر الدبلوماسي مدعو إلى اتخاذ قرار بشأن دعوة المنظمة الحكومية الدولية إلى المؤتمر الدبلوماسي، كما ذكر في الفقرة 2 أعلاه.*

[يلي ذلك المرفق]

منظمة التعاون الرقمي (DCO)

المقر: تأسست منظمة التعاون الرقمي (DCO) عام 2020 ويقع مقرها في الرياض، المملكة العربية السعودية.

الأهداف: تهدف منظمة التعاون الرقمي إلى رفع مستوى التعاون والتفاهم وتنسيق المواقف بين الأعضاء التي تخدم، من بين جملة أمور، المصالح العلمية والاجتماعية والاقتصادية في المحافل الإقليمية والدولية بما يساعد على منع التهديدات التي تتعرض لها البلدان أو المخاطر على سلامة مواطنيها أو المقيمين فيها. وتشمل أهداف منظمة التعاون الرقمي أيضاً التنسيق بين الأعضاء بشأن التشريعات في مجال المنصات التي تمكّن التحول الرقمي. وفي هذا السياق، تكرس منظمة التعاون الرقمي جهودها لتعزيز التعاون الرقمي وتحقيق الازدهار الاجتماعي ونمو الاقتصاد الرقمي من خلال توحيد الجهود لدفع التحول الرقمي وتعزيز المصالح المشتركة. وتسعى منظمة التعاون الرقمي جاهدة لبناء عالم يتمتع فيه كل بلد وشركة وشخص بفرصة عادلة للازدهار في اقتصاد رقمي مستدام وعابر للحدود. وتشمل مبادرات التأثير الرئيسية لمنظمة التعاون الرقمي، من بين عدة أنشطة، برامج لتعزيز تدفقات البيانات عبر الحدود، وترويج التوسع في السوق للشركات الناشئة، وتمكين رواد الأعمال الرقميين، وتعزيز الشمول الرقمي في صفوف النساء والشباب. وتعمل المنظمة بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتمكين تحول رقمي أكثر شمولاً وتعزيز نمو الصناعات الرقمية.

البنية: تضم منظمة التعاون الرقمي 16 دولة عضو من أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وأعلى سلطة في منظمة التعاون الرقمي هي المجلس، ويتألف من ممثلين يعينهم وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدول الأعضاء. وتضطلع اللجنة التنفيذية بمهمة تبسيط عملية صنع القرار في المنظمة، وتدير الأمانة العامة، تحت إشراف الأمين العام، عمليات المنظمة.

[نهاية المرفق والوثيقة]